المصـــــدر : اليوم - اليوم الاقتصادى
التـــاريخ : 11-08-2005 العـــدد : 11745
الصفحـات : 4 المسلسل : 18

بعد موافقة خادم الحرمين الشريفين على توصيات المجلس الاقتصادي الأعلى

إزالة المعوقات .. هدف المملكة لدعم الاستثمارات المحلية

رفع تنافسية المملكة دوليا واقليميا بما ينسجم مع امكانيات الاقتصاد السعودي

وضع آليات لإصدار تراخيص التعليم العالي وتشجيع القطاع الخاص لافتتاح الجامعات

اليوم - الدمام

بتولي خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - دفة القيادة , يتجه الاقتصاد السعودي الى مرحلة بالغة الدقة لدعم القرارات الهادفة الى تفعيل الاستثمارات الداخلية وتمكينها من العمل بمرونة . وكان اخر تلك القرارات التوجيهات التي اصدرها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - قبل ان يتولي دفة القيادة باسابيع قليلة والخاصة بتطبيق الاتفاقيات الرامية إلى إزالة معوقات الاستثمار والتي تعد خطوة عملية هامة سوف تعزز فرص جذب الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة، وكذلك توطين الاستثمارات المحلية في مشاريع إنتاجية تسهم في توفير عدد كبير من الفرص الوظيفية للمواطنين وبخاصة في المناطق التي لا تجد إقبالاً من المستثمرين.

وجاءت موافقة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - على التوصية التي رفعتها اللجنة الدائمة في المجلس الاقتصادي الأعلى بخصوص التقرير الذي أعدته الهيئة العامة للاستثمار، والذي تضمن 17 اتفاقية بين الهيئة والجهات الحكومية ذات العلاقة بالاستثمار بهدف إيجاد آليات عمل وحلول عملية وعاجلة لمعالجة معوقات الاستثمار المحلي والأجنبي في المملكة، وإزالتها لتحسين المناخ العام للاستثمار.

المصـــــدر : اليوم - اليوم الاقتصادى
التـــاريخ : 11-08-2005 العـــدد : 11745
الصفحـات : 4 المسلسل : 18

آليات مناسبة

وجاء في التوصية أن اللجنة الدائمة بعد دراستها للتقرير رأت أنه احتوى على الآليات المناسبة لإزالة تلك المعوقات وتحسين مناخ الاستثمار. وقد أمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - بأن تتولى الهيئة العامة للاستثمار بالاتفاق مع الجهات المعنية متابعة تطبيق الاتفاقيات المشار لها، والرفع بنتائج التطبيق كل ثلاثة أشهر.

وقد تم تزويد الجهات التي شاركت في وضع هذه الآليات بنسخة من أمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - للاعتماد، وهذه الجهات هي: وزارات الدفاع والطيران، الشؤون البلدية والقروية، الداخلية، الخارجية، الاقتصاد والتخطيط، المالية، العدل، التعليم العالي، التربية والتعليم، التجارة والصناعة، العمل، النقل، الصحة، المياه والكهرباء، بالإضافة إلى هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، وديوان المظالم، ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء.

وجاء صدور أمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - بتطبيق الاتفاقيات التي تم توقيعها مع الجهات الحكومية، والرفع بتقارير دورية لمتابعة التطبيق يؤكد حرصه الكريم - حفظه الله - على تنفيذ هذه الآليات على أرض الواقع، و أن هذا هو التحدي أمام الهيئة والجهات ذات العلاقة خلال المرحلة المقبلة، والذي يستوجب تضافر الجهود من أجل إحداث تحسن تدريجي ومستمر في مناخ الاستثمار في المملكة، ورفع مستوى تنافسية المملكة على المستوى الإقليمي والدولي، بما ينسجم مع الإمكانيات الكبيرة للاقتصاد السعودي وما يتمتع به من مزايا نسبية على المستوى العالمي تؤهله أن يكون وجهة للاستثمار، وبخاصة في القطاعات المرتبطة بموقع المملكة الاستراتيجي، وما حباها الله من موارد طبيعية.

تحسين مناخ الاستثمار

وحول محتوى الاتفاقيات فقد تضمنت العديد من الأمور الهادفة إلى تحسين مناخ الاستثمار ومن بينها وضع آليات لإصدار التراخيص في مجال التعليم العالي خلال فترات زمنية محددة متفق عليها بين الهيئة ووزارة التعليم العالي من شأنها تشجيع القطاع الخاص لافتتاح الجامعات والكليات المتخصصة بالتعاون مع الجامعات العالمية المعروفة لتدريس التخصصات العلمية والفنية والتقنية التي يحتاج إليها سوق العمل في المملكة. و تقليص فترات الحصول على ترخيص الاستثمار والسجل التجاري والموافقات لبدء المشاريع الأجنبية والسعودية لأنشطتها في المملكة، مع منح تسهيلات خاصة للمشاريع ذات الإسهام الكبير في الناتج المحلي الإجمالي في استقدام العمالة الأجنبية التي تحتاجها، وإعطاء تسهيلات في الاستقدام للمنشآت التي تقوم بتوظيف أعداد كبيرة من السعوديين أو التي تلتزم بنسب السعودة.و إيجاد آليات لحل الصعوبات التي تواجه مختلف القطاعات الاستثمارية، مع التركيز بصورة خاصة على دعم منشآت القطاع الصناعي، ومنحها فترات إعفاء جمركي أطول، وتوفير العمالة التي تحتاج إليها مع الأخذ في الاعتبار الطبيعة الخاصة لهذا القطاع.

تأشيرات الدخول

وتضمن الاتفاقات تسهيل حصول المستثمرين الأجانب على تأشيرات دخول المملكة عبر سفارات المملكة مباشرة دون الحاجة إلى خطاب دعوة كما كان معمولاً به في السابق، ويشمل جميع دول منظمة التعاون الاقتصادي وعددها ثلاثون دولة. وإنشاء مكاتب خاصة للهيئة العامة للاستثمار في عدد من سفارات المملكة في الخارج تختص بإنهاء معاملات رجال الأعمال وتقديم التسهيلات والمعلومات للمستثمرين الأجانب الراغبين في الاستثمار في المملكة من خلال مشاركة مستثمرين سعوديين أو من خلال إقامة مشاريع خاصة بهم 100بالمائة وهو الحق الذي كفلته لهم أنظمة الاستثمار الجديدة في المملكة. وتطوير إجراءات البيئة القضائية في المملكة ودعم أجهزة القضاء وفض المنازعات في المملكة، ومتابعة إنشاء المحاكم التجارية، وذلك لتحديد جهة واحدة مختصة لمعالجة التعدد في أجهزة السلطة القضائية، وتوفير المزيد من الشفافية والضمانات للاستثمارات

المصـــــدر : اليوم - اليوم الاقتصادى
التـــاريخ : 11-08-2005 العـــدد : 11745
الصفحـات : 4 المسلسل : 18

المحلية والأجنبية، وما يترتب على ذلك من توفير للجهد والمال. و تفعيل دور مراكز الخدمة الشاملة في الهيئة العامة للاستثمار لتكون التطبيق الحقيقي لمفهوم النافذة الواحدة، من خلال ضم مندوبين جدد لعدد من الجهات ذات العلاقة ومنحهم الصلاحيات اللازمة وتقليص فترات إنهاء الإجراءات في المراكز.

خبرات استثمارية

وتضمنت الاتفاقات تصميم برامج تدريبية لموظفي الهيئة والجهات ذات العلاقة بالاستثمار لإكسابهم المهارات اللازمة للتعامل مع المستثمرين بالصورة التي تعكس اهتمام حكومة المملكة بجذب الاستثمار. وتفعيل مشاركة المرأة في النشاط الاستثماري. وإنشاء مكاتب للهيئة العامة للاستثمار لاستقبال المستثمرين في مطارات المملكة. و تسهيل إجراءات تخليص البضائع في منافذ المملكة وتقليص الفترات الزمنية لإنهائها. و إعطاء حوافز خاصة للمستثمرين السعوديين والأجانب الذين يقومون بإنشاء مشاريع استثمارية في بعض مناطق المملكة الأقل نمواً ومنح تسهيلات فيما يتعلق بالعمالة والقروض الممنوحة للمشاريع الاستثمارية في تلك المناطق، بحيث يتم البدء بعدد من المناطق، ومن ثم تعميم التجربة على المناطق الأخرى. و قيام وزارة النقل والمؤسسة العامة للموانئ والهيئة

المصـــــدر : اليوم - اليوم الاقتصادى
التـــاريخ : 11-08-2005 العـــدد : 11745
الصفحـات : 4 المسلسل : 18

العامة للاستثمار بإعداد خطة عمل مدعومة بدراسة تشخيصية لعمل الموانئ بالمملكة، والخروج بإستراتيجية موحدة، ورؤية مشتركة لزيادة الطاقة التشغيلية للموانئ للحصول على أكبر حصة سوقية من سوق الشحن والمسافنة في منطقة الشرق الأوسط.

كان خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - قد وجه الهيئة العامة للاستثمار في منتصف عام 1425هـ بإيجاد حلول للمعوقات التي تواجه المستثمرين بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة خلال فترة ستة أشهر. وعليه، أنشأت الهيئة وكالة خاصة لمتابعة تطبيق الحلول المقترحة لمعوقات الإستثمار وأوضحت في حينه أن هذا الدور خصص له 50بالمائة من جهد ووقت مسئولي الهيئة العامة للاستثمار، ولا يقتصر دور هذه الوكالة على إيجاد حلول، بل يتعدى ذلك لتحديد المعوقات التي يمكن أن تستجد لإيجاد حلول لها بشكل يضمن ديناميكية العمل.

كما رفعت الهيئة خلال تلك الفترة تقريراً شاملاً إلى المجلس الاقتصادي الأعلى تضمن آليات مقترحة لإيجاد حلول لعوائق الاستثمار وذلك بعد دراسة الهيئة الشاملة لإجراءات الاستثمار في المملكة ومقارنتها بتجارب أفضل الدول في العالم ومن ثم اقتراح بدائل لكل إجراء معمول به والدورات المستندية لكل إجراء.

ولقد اتخذت الهيئة خطوات جدية لتفعيل قراراتها ومنها التعاون مع البنك الدولي ومركز الأبحاث في جامعة الملك عبد العزيز لإجراء تقييم شامل لمناخ الاستثمار- المحلي والأجنبي- في المملكة، وذلك لعمل تقييم لأداء الهيئة من قبل جهة محايدة. ويتضمن التقييم تقارير مفصلة تتعلق بتوصيف مناخ الاستثمار على أرض الواقع، استنادا على نتائج المسوحات الميدانية بالإضافة إلى وسائل تحليلية أخرى.

كانت الهيئة العامة للاستثمار قد اصدرت تقريرها للربع الثاني لعام 2005م والذي اوضح تحقيق ارقام قياسية في زيادة مبالغ ونسب الاستثمارات المرخصة في المملكة العربية السعودية. اذ بلغت الزيادة 4,596 بالمائة 46 ضعفا مقارنة بالربع الثاني لعام 2000م.

وبمقارنة نتائج الربعين الاول والثاني لهذا العام 2005 بنفس الفترة من العام الماضي ,2004 نجد ان الاستثمارات المرخصة خلال الربع الاول 2005 بلغت في مجملها 24,4 مليار ريال مقارنة بإجمالي استثمارات بلغت 2.8 مليار ريال في نفس الفترة من عام ,2004 أي بزيادة نسبتها 768 بالمائة (انظر الشكل 1).

أما بالنسبة للربع الثاني ,2005 فقد تم ترخيص مشاريع بلغت في مجملها 41 مليار ريال مقارنة بإجمالي استثمارات بلغت 867 مليون ريال لنفس الفترة من عام 2004 وأي بزيادة 4,596 بالمائة أو 46 ضعف اجمالي الاستثمارات المرخصة خلال الربع الثاني 2004 (انظر الشكل 2).

وبدمج الربعين، يتضح من تقرير الهيئة العامة للاستثمار ان اجمالي المبالغ المستثمرة للنصف الاول من العام 2005 والبالغة اكثر من 65 مليار ريال قد قفزت بما نسبته 1,670 بالمائة مقارنة بالنصف الاول لعام 2004 عندما استثمر 3,7 مليار ريال (انظر الشكل 3).

وفي اشارة الى عدد التراخيص كشفت الدراسات الميدانية انه تم تنفيذ 50 بالمائة من هذه التراخيص، مؤكدا ان الهيئة اوجدت آليات لمتابعة تنفيذ المشاريع وازالة الصعوبات التي تواجهها وذلك للوصول الى تنفيذ 80 بالمائة من تراخيص الهيئة، على الاقل خلال السنتين القادمتين، بإذن الله.

وقد صدر اول تقرير رسمي عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة FID والمنفذة في المملكة، وذلك بالتعاون بين الهيئة العامة للاستثمار ومنظمة الاسكوا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ESCWA).

وقامت الهيئة العامة للاستثمار بتزويد المنظمات الدولية ذات العلاقة مثل البنك الدولي والاونكتاد بنتائج المسح حيث ان تلك المنظمات كانت تستخدم تقديرات غير دقيقة عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. بينما النتائج التي تم التوصل اليها من خلال المسح اعطت ارقاما تفوق بنسبة ثلاثة اضعاف الأرقام المستخدمة لدى تلك المنظمات، مما سينعكس ايجابا على تقاريرها عن تنافسية المملكة في جذب الاستثمار الأجنبي خلال الفترة المقبلة. كما تم اعتماد الهيئة العامة للاستثمار كجهة مسئولة عن توفير ونشر الاحصائيات المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية في المملكة.